عند بدء تنفيذ « الانقلاب » الاقتصادي نحو ١٠,٢ مليار دولار ، اي انها ازدادت بنسبة ٥٠٪ تقريباً خلال السنتين الماضيتين .

والسؤال المطروح هو ماذا فعلت اسرائيل بهذه المبالغ ، خصوصاً وانها لم تستغل جميعها في المجال الامني ، والمعلومات تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية خلال سنة ١٩٧٩ بنحو ربع مليار دولار ، او ١٧٪ كما ذكرنا سابقاً . صحيح ان جزءاً من هذه الاموال استثمر في زيادة الانتاج القومي القائم الذي ارتفع خلال السنة المالية بنسبة ٥٪ ، الا ان الجزء الاكبر من هذه المبالغ ، ومن الزيادة في الانتاج القومي ايضاً ،قد هدرت على ما يبدو ، خصوصاً عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع خلال السنة الماضية بنسبة ٧٪ (٤ ـ٥٪ للفرد) . وهكذا يستمر التطور الذي طرأ خلال السنين الاخيرة والمتمثل في ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص بشكل اسرع من الزيادة في الانتاج القومي القائم ، وعلى حساب الزيادة في الواردات ، رغم جميع النتائج السلبية المتمثلة في ذلك . كذلك استمرت الزيادة في الاستهلاك العام المدني خلال سنة ١٩٧٩ بنسبة ٣,٢٪ ، رغم الانخفاض في الجانب الامني من هذا الاستهلاك بنسبة ٦,٤٪ .

وانطلاقاً من هذه الارقام يمكننا ان نتساءل ، هل تحولت اسرائيل الى مجتمع استهلاكي ، ام ان فئة معينة من الاسرائيليين هي التي تحتكر مجال الاستهلاك ، وما هي السلع التي يكثر استهلاكها على حساب سلع اخرى ؟

للاجابة على هذه التساؤلات يمكننا الاعتماد على مذكرة مقدمة من قبل مؤسسة التأمين القومي في اسرائيل الى لجنة العمل في الكنسيت ، مفادها ان ٢٠٪ من الاسرائيليين الذين هم في اسفل درجات سلم المداخيل يحصلون على ٦,٩٪ من مجموع هذه المداخيل ، بينما يستأثر الـ ٢٠٪ في الدرجات العليا من السلم بنسبة ٤٧,٢٪ منها . والحديث هنا حول المداخيل المسجلة فقط التي لا تشمل رأس المال الاسود ، الذي هو بطبيعة الحال ليس من نصيب اصحاب المداخيل المنخفضة (٧) .

والهوة في المداخيل تنعكس بالطبع في مجال الاستهلاك ، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ان الركض وراء الاستهلاك يصبح امراً طبيعياً في وضع التضخم المالي السريع ، حيث تفقد العملة قيمتها بين ليلة وضحاها ، ولا فائدة من الاحتفاظ بها . واستناداً الى معطيات سنة ١٩٧٩ التي تقول ان معدل ارتفاع الاجر الحقيقي للعمال لم يتعد نسبة ٣,٨٪ (رغم علاوتي غلاء المعيشة اللتين دفعتا في نيسان (ابريل) بنسبة ١٩,٣٪ ، وفي تشرين الاول (اكتوبر) بنسبة ٢٩,٦٪ ، واللتين تلاشت قيمتهما بسبب الارتفاعات في الاسعار خلال الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٧٩) . واذا افترضنا ان ارتفاع معدل الاجر لدى الاجراء يوازي الارتفاع في معدل الاستهلاك لديهم كما حدث في الماضي دائماً ، فانه يمكننا الاستنتاج ان معدل ارتفاع الاستهلاك الخاص الذي بلغ ٧٪ كما ذكرنا سابقاً ، قد تسبب في الاساس من جانب الطبقات التي لا تعتمد مداخيلها على الاجور فقط . وحسب الارقام الاحصائية فان ٢٠٪ من الاسرائيليين قد رفعوا معدل استهلاكهم بنسبة تزيد على ١٠٪ ، وهكذا تعمقت الهوة في المجتمع الاسرائيلي التي كانت قائمة من قبل ، وتحديداً خلال السنوات الاخيرة(٨) .